

وغيره في باجر عطف على الذكر والمراد قبل الرجل وقوله من الاستحسان
بيان للمس ويجوز نصب نحو عطف على المس ويكون قوله من الاستحسان
بيان للحد والضميمة لما كانت بمثابة السنوي فيها خطأ الصديق
بمسها بيد ما بين سنة وركبة مع انه ليس بجرا قال والصواب
واحصل ان عمان السنوي معدومة من وجوه ثلاثة الاولى
ما تقدم والثاني ان الملة في منع تمتع الزوج بها قد اخرج ما بين السنة
والركبة وذلك منقود في الرجل والثالث ان التمتع الذي يتأتى من
المرأة بالرجل يكون باعدا ما بين سنة وركبتها كدها وحصه
ورجلها وذلك لا يجزم ويجزم عليه تملكها في الاول ويجزم
عليها منه بما بين سنة وركبتها في جميع بدنه لانه المراد الا ان تعال
يلزم من حرمة التمكن عليه حرمة مسها وغير الطهر في غير ركبة
لان الطهر المراد به الفضل او التيم فكانه قال لم يحل قبل الفضل او التيم
غير الفضل او التيم ولم يحل قبل الطهر غير الطهر فيكون التيم محل
قبل نفسه ويجاب بان المراد بالطهر الذي دخل عليه قبل هو الاثر
الذي هو ارتفاع المنع والمراد بالطهر المتأخر الفعل اي استعمال الماء
او التراب وهما متفاران احدهما قبل الاخر لان الفضل دخل وقت
وخل قبل وجود الاثر الذي هو زال المنع لزومه فطلبها كما فيها
بتركه ومحل اذ اقيمت وان لم تساله او كان هناك غير حواسه لئلا
يلزم التواكل اما اذا كان هناك غيره ولم تساله لم يأت بترك التعليم
لسؤال العلماء اي وان لم يادن تيمع اي تيمع استباحة دخول
المسجد واذا كان كذلك لا يتاح له صلاة لانه من قبل المنة الثالثة
واما على قول النفوي فالتميم بدل عن الفضل فله الصلاة به اي في
نوي استباحة الصلاة بخلافه على كراهة وانما قيل ذلك فانه نأوي

به استباحة الدخول للمسجد ولا يرضى وجود الماء في المسجد لانه ليس بمحلا
للاغتسال فيه فوجود الماء فيه كالعدم واذا تيمم كان له الصلاة في المسجد
والصلاة خارج المسجد والملك لها الاصل لانه عايد على الاستدق
وهو مذكور على هذا المعنى اي الاول وهو قوله وان وجد ترابا
تيمم ودخل والا فلا بد من ذلك وفي المد ابي المراد التفصيل الثاني انما
يقال اذا تيمم ودخل ان امكنه نقل الماء وشربه خارج المسجد فقل والا
شربه في المسجد ومك بقدره والا اول احسن كتابه احمد وان يلحقها
على بدنه من غير حائل بدليل قوله الا ان يحل له والمراد المحرم من
القران المصاحف اي الاوراق التي نسخت منها المصاحف لانه
جميع القران من تلك الاوراق التي كانت عند العمارة ثم بعد ذلك
حرفها خوفا من التبدل والتغيير بخلاف ابتلاع قرطاسه اي
ملم بمصغها ومالم تحتم المدل بنفعه الا على هذا الوجه ولا يمنع
الصغير اما البالغ فيمنع ولو احتاج للتعم كالمفضل بن الربيعان
بان يكون بين الترابين قدر ركعة باركانها وسنها والا فلا يطلق بقدر
ان قد خرج الكرسى من الحجر او الخشب وعليه المصحف فضا قول الامة
قبل حجر من كل وقيل يحل من كل وقيل يحرم من المهادي وقت
غيره اما اذا لم يكن عليه لم يحرم منه قول واحد او اما الكرسى الذي يجلس
عليه القاري لانه الصبي يوم الجمعة لا يحرم الا من المهادي منه واما
كرسي الربعة الذي يوضع عليه عند وقت الربعة في البيوت فلا يحرم منه
واما نبت الربعة في حجر من مسه اذ كانت الاجزافيه واما الخزان
الكبارد او الخواوي اذ اعد ذلك للمصحف لا يحرم الا من المهادي وقت
ما زاد وانه اعلم فواي حجر من المصاحف في المسجد ولو علم شجره فيه
او عمود او خزانه او على كعبه واما بين الخزانين بحيث تستريح العين